AIJLLS | OCTOBER 2017 | VOL 1 ISSUE 4
مجلة اللسان الدولية / العدد الرابع (أكتوبر 2017م/ 1438 هـــــ)
الترقيم الدولي ISSN 2600-7398

"الأصولُ النّحويّة عند ابن هشام في الردّ على المبرِّد في كتاب مغني اللّبيب"
أربع مسائل نحويّة أنموذجًا

أهيف عبد العزيز بوريني
باحث دكتوراه ، كلية اللغات، جامعة المدينة العالميّة – ماليزيا
ahyaf@hotmail.com

ملخص البحث

تُعنى هذه الورقة البحثيّة ببيان منهج تراثيّ في التّعامل مع الدّراسة النّحويّة وتحدياته، وجاءت الدّراسة وصفيّة تحليليّة إحصائيّة لبعض الآراء الّتي خولف فيها المبرّد في كتاب مغني اللّبيب لابن هـ شام، وقد اقتصرت على دراسة خمسة آراء؛ وهي مرتّبةً حسبما جاءت في المغني، و بدأت من الاعتراض الحادي عشـــر حتّى الاعتراض الخامس عشر. وتهدف الدّرا سة إلى بيان صحّة نسبة هذه الآراء للمبرِّد و صحّة نـ سبتها عند النّحاة المذكورين في هذه الآراء، ثمّ بيان موقف ابن هـ شام، كما تعرض إلى منهج ابن هـ شام وبيان الأصل النّحويّ الّذي اعتدّ به، وتكشف عن مدى تأثّره بالمدارس النّحويّة. رجّح الباحث في بعض المواطن بعض الآراء، واســـتعان بحاشية الدّسوقيّ؛ لتبيين بعض مقاصد ابن هشام. وتسعى الدّراسة إلى بيان بعض التّحدّيات في فهم إشـــكاليّة المصـــطلح، وجزالة العبارات، كما تتّضـــح صـــعوبة إدراك المعنى والمغزى في أحايين كثيرة. وتو صّل الباحث إلى نتائج؛ منها: كثرة الآراء النّحويّة الّتي خالف فيها ابن هشـــام المبرِّد إذا ما قورنت بالآراء الموافَق عليها والمُعلّقة، ومن النّتائج التّأثّر الكبير للم صنّف بالبـ صريّين، وكان له بعض الآراء الّتي تفرّد بها.

((بلْ) عاطفة و ناقلة لمعنى النّفي والنّهي إن تقدّما ها وتلاها مفردٌ):[1]

يذكر ابن هشـــام أنّ (بل) إن تلاها مفردٌ فهي عاطفة، وإن تقدّمها أمر أو إيجاب، فهي تجعل ما قبلها كالمـ سكوت عنه؛ فلا يُحكم عليه بشيء، وإثبات الحُكم لما بعدها، أمّا إن تقدّمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته، وجعل ضـــدّه لما بعده، نحو: (ما قامَ زيدٌ بل عمرو، ولا يقم زيدٌ بل عمرو)، ثمّ يعرض إ جازة المبرّد وعـ بد الوارث[2] في أن تكون ناقـ لةً معنى النّفي والنّهي إلى ما بعدها، وقد يّتوهّم أنّ ابن هـ شام يرجّح قوليهما؛ ذلك لأنّه قال: "وعلى قولهما فيـ صحّ: "ما زيدٌ قائمًا بل قاعدًا، أو قاعدٌ"، وليس كذلك، كما سيأتي.

و(قاعدٌ) بالرّفع؛ خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)؛ فالقعود مثبتٌ –كما يورد الدّســـوقيّ– وهنا إنّما دخلت على جملة لا على مفرد، فليســـت عاطفة، بل إنّها حرف ابتداء، واحتيج تقدير المبتدأ؛ لأنّ (ما) لا تعمل في الإيجاب.[3]

1() انظر: ابن هشام، **مغني اللّبيب**، ط4، 152/1.

2() يقول محقّقا المغني 152/1: "لعلّه أبو المكارم عبد الوارث بن عبد المنعم، عالم في النّحو واللّغة والأدب، أخذ عن أبي العلاء المعرّيّ". – انظر: الصّفديّ، **الوافي بالوفيات**، ط1، 189/19: (أبو المكارم عبد الوارث بن محمّد بن عبد المنعم بن عيسى بن محمّد بن عيسى ابن أبي حمّاد المطوعيّ المَالكيّ الأَهْريّ). و لم يُثبت تاريخ وفاته. و لم يعثر الباحث له على ترجمة في كتب التّراجم الّتي رجع إليها.

3() انظر: الدّسوقيّ، **الحاشية**، ط2، 120/1-121.

ويُردّ وهم ترجيح ابن هشام لرأي المبرّد وعبد الوارث في أنّ ابن هشـــام إنّما أراد نفي ذلك، لا إثباته وترجيحه؛ وذلك أنّ نفي رأييهما دون إشارة صريحة منه، يُفهم من ثلاثة أوجه:

أوّلهما: أنّ ابن هشام حين قدّم لكلامه في أنّه إن تقدّمها نفي أو نهي، أو ضحَ أنّها تقرير لما قبلها، وأنّها تجعل الـ ّضدّ لما بعدها، وفي هذا مخالفة لرأيهما المجوّز لنقل المعنى إلى ما بعدها.

ثانيهما: إيراد ابن هـ شام عبارة أنّه يـ صحّ على قولهما: (ما زيدٌ قائمًا بل قاعدًا، و بل قاعدٌ) إنّما هي مُحاجّة على ســـبيل الإنكار؛ كقولك لمن تراه ينكر أمرًا ما: (يـ صحّ قولك كذا، لو أنّ كذا كان كذا).

ثالثهما: تعقيب ابن هـ شام بقوله: "ويختلف المعنى"، فعُلمَ أنّه لا يجيز ما ذهبا إليه.

ومعنى اختلاف المعنى: أنّ (بل قاعدًا): أي بل ما زيدٌ قاعدًا؛ فنقلت النّفي إلى لما بعدها، وصـــار نفي القيام مســـكوتًا عنه، ومعنى (بل قاعدٌ): فتكون خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره (هو)؛ فالقعود مُثبت، فثبت الضّدّ لما بعدها، وفي (بل هو قاعد) دخول (بل) على جملة لا على مفرد، فليست عاطفة، بل حرف ابتداء، وإنّما احتيج لتقدير المبتدأ؛ لأنّ (ما) لا تعمل في الإيجاب.[1]

وممّا يدلّ على سَعة إطّلاع ابن هشام، وحُسن استدلاله ومنطقه النّحويّ أنّه يتوسّع في المسّألة، ويستقصي وجوهها، ولا يكتفي بنقل الآراء النّحويّة في المســـّالة، بل يتعدّى ذلك؛ لينتهج رأيًا يتفرّد به عن سابقيه، وأنّه لا ينـ ساق وراء رأي نحويّ من دون حجّة قويّة ووجه مقنع؛ فقد شقّ ابن هشام رأيًا نحويًّا خاصًّا به متفرّدًا بذلك عن المـ شهور في نحو المدر سة البـ صريّة والكوفيّة؛ وذلك في أنّه يرى أنّ (بل) تأتي عاطفة للمفرد إن ُسبقت بأمر أو إيجاب أو نهي؛ إلاّ أنّه قليل.

فابن هـ شام لا يأخذ برأي البـ صريّين –مع عدم تـ صريحه أنّه رأيهم– في إجازتهم أنّ (بل) تُسبق في العطف بأمر أو إيجاب أو نهي على الإطلاق، ولا يأ خذ كذ لك برأي الكوفيّين –كـما صرّح برأيهم– في أنّهم جعلوا ذلك ممنوعًا مع َسعة روايتهم؛ وهو دليل قلّته.

يقول الدّسوقيّ في ذلك: "أي إنّ كلام البـ صريّين من قولهم إنّه يُعطف بها بعد الأمر والإيجاب حقٌّ، لكن هو قليل بدليل منع الكوفيّين له".[2]

وجاء في كتاب (ضياء السّالك إلى أوضح المسالك) ما نقله ابن هـ شام عن إجازة المبرّد نقل معنى النّفي والنّهي إلى ما بعد (بل) : "وأجاز المبرّد كونها ناقلة معنى النّفي والنّهي لما بعدها؛ فيجوز على قو له: ما زيد قائمًا بل قاعدًا، على معنى: بل ما هو قاعدًا".[3] وشُـــرح قول ابن هشـــام أنّه: "قيل: إن مثل هذا الاستعمال لم يسمع عن العرب؛ لأنّه يلزم عليه أن (ما) لا تعمل في (قائمًا) شيئًا؛ لأنّ شرط عملها

بقاء النّفي في المعمول، وقد انتقل عنه. وقد أجيب بأنّ الانتقاض جاء بعد مضيّ العمل فلا يضر".[4]

والنّاظر في نحو الكوفيّين –كما نُقل عنهم– يَعلم أنّهم تو ّسعوا في الرّواية، وتوسّـــعوا في الجواز، بل واعتدّوا بالرّأي الواحد، وعمّموا الظّاهرة الفرديّة، وقبلوا كلّ ما جاء عن العرب، وقبلوا

1() انظر: الدّسوقيّ، الحاشية، ط2، 120/1-121.

2() الدّسوقيّ، الحاشية، ط2، 121/1.

(3) النّجّار، ضياء السّالك إلى أوضح المسالك، ط1، 212/3.

4() النّجّار، ضياء السّالك إلى أوضح المسالك، ط1، 212/3.

الرّوايات الشّاذّة، وأحيانًا قد اكتفوا بغريب الكلام، وأخذوا من عرب الحواضر، وتوسّعوا في المكان.[1]

يقول المبرّد في (بل): "ومعناها الإضـــراب عن الأوّل والإثبات للثّاني، نَحو قَوْلك: ضربت زيدًا بل عمرًا، وجاءني عبد الله بل أخوه، وما جاءَني رجلٌ بل امرأة".[2]

وينســـب السّـــيوطيّ في الهمع إلى ابن مالك إنكاره على المبرّد إجازته نقل النّفيّ أو النّهي إلى ما بعد (بل)[3]؛ وعلى هذا، لم يكن ابن هشام قد سبق إلى فهم مراد المبرّد، ولم يكن قد سبق إلى تأويل كلامه أيضًا.

والباحثُ –هنا– لا يوافق ما نقل ابن هشام عن المبرّد، وأنّ فهْمَ ابن هشـــام لما قاله المبرّد كان من قبيل الاحتمال؛ وذلك لأنّ المبرّد لم يؤكّد أنّ الإثبات للثّاني بعد (بل) مع نقل النّفي إليه؛ ففيه احتمال لأنّ يكون ذلك قصـــده، وفيه احتمال آخر أن يكون قصدُ المبرّد إثبات الحُكم للثّاني دون نقل النّفي إليه أيضًا؛ فالمثال المذكور عند المبرّد: "ما جاءني رجلٌ بل امرأةٌ" يحتمل أن يكون المعنى: ما جاءني رجل بل ما جاءتني امرأة (على ما ينسب ابن هشام للمبرِّد)، ويحتمل أن يكون المعنى في قصد المبرّد: ما جاءني رجلٌ بل جاءتني امرأةٌ؛ أي عدم نقل النّفي إلى الثّاني.

وممّا يدعم قول الباحث ما جاء في شـــرح حديث الجَوجَريّ (ت: 889ه)[4] عن مخالفة المبرّد الجمهورَ في تجويزه أنّ (بل) ناقلة لمعنى النّفي والنّهي لما بعدها: "مذهب الجمهور أنّ (بل) بعد النّفي والنّهي تكون لتقرير ما قبلها على حالته وإثبات ضدّه لما بعدها. والمبرّد وافقهم على ذلك، وأجاز القول الآخر على زعم بعضهم".[5]

وما جاء في شرح كلام الجَوجَريّ أنّ المبرّد قد وافق الجمهور، وفي زعم آخرين أنّه أجاز نقل معنى النّفي؛ ويُخلص إلى أنّه لم يثبت عن المبرّد ما نسبه إليه ابن هشام.

((أُحاشي) مُضارع (حَاشا) الاستثنائيّة):[6]

مرّ في المسألة الثّانية من البحث: (تأتي حا شا الا ستثنائيّة حرف جرٍّ، وتأتي فعلًا متعديًّا جامدًا) في الفصـــل الثّاني من البحث: (موافقات ابن هشام للمبرِّد) أنّ ابن هشام وافق المبرّد ومن معه –من غير تصريح– فيما ذهبوا إليه من أنّها تستعمل كثيرًا حرفًا جارًّا، وقليلًا فعلًا متعدِّيًا جامدًا لتضـــمّنه معنى إلّا، وقد بيّن الباحث أدلّة موافقة ابن هشام لهم.

إلّا أنّ ابن هشام يردّ قول المبرّد في أنّ (أحاشي) مضارع (حاشا) الا ستثنائيّة، وا صفًا أنّ المبرّد قد توهّم في ذلك؛ فيردّ ابن هشام قوله في أنّ (حا شا) الا ستثنائيّة حرف، أو فعل جامد لت ضمّنه معنى إلّا؛ فابن هشام لا يعترض على المبرّد في القول بحرفيّتها أو فعليّتها، وإنّما يعترض على قول المبرّد إنّ (أحا شي) م ضارع حا شا الّتي يُستثنى بها؛ فابن هشام يرى أنّ (أحا شي) دليل على تصرّف (حاشا) الفعليّة المتعديّة المتصرّفة.

1() انظر: المخزوميّ، **مدرسة الكوفة**، ط2، 376–377، وغيرها. – وانظر: خديجة الحديثيّ، **المدارس النّحويّة**، ط3، 138–143. وانظر: السّيّد، **مدرسة البصرة**، ط1، 145–153. – وانظر: الطّويل، **الخلاف بين النّحويين (دراسة وتحليل وتقويم)**، ط1، 592–593. وانظر: جعفر، **اختلاف النّحاة ثماره وآثاره في الدّرس النّحويّ**، رسالة ماجستير، ص326. – وانظر: معروف، **اختلاف الآراء النّحويّة بين مدرسة البصرة والكوفة (دراسة وصفيّة تحليليّة)**، بحث تخرّج (بكالوريوس)، ص50– 55. –وانظر: طلافحة، وأبو دلو، **الخلاف النّحويّ وحقيقة المدارس النّحويّة**، البلقاء للبحوث والدّراسات، م16، ع2، ص69–70.

2() المبرّد، **المقتضب**، ط2، 150/1.

3() انظر: السّيوطيّ، **همع الهوامع**، ط1، 180/3.

4() محمّد بن عبد المنعم بن محمّد الجَوجَريّ (ت: 889ه). انظر: الزّركليّ، **الأعلام**، ط15، 251/6.

5() الجَوجَريّ، **شرح شذور الذّهب**، ط1، 813/2.

6() انظر: ابن هشام، **مغني اللّبيب**، ط4، 164/1.

وعلى هذا فابن هشام يرى في حرفيّتها أنّه لا يأتي فيها صورة أخرى، وفي قوله بفعليّتها الجامدة؛ أي فلا يشتقّ منها؛ كقولنا في (ليس) إنّه فعل جامد؛ فلا يأتي منه مضارع أو أمر.

يقرّ ابن هشام أنّ حاشا الاستثنائيّة تأتي حرفًا أو فعلًا جامدًا، ويردّ رأي سيبويه وأكثر البصريّين في أنّها حرفٌ دائمًا بمنزلة إلاّ.[1]

يورد المبرّد أنّ حاشا وخلا من حروف الاستثناء، ويذكر أنّهما من أفعال الاستثناء.[2]

وجاء عند أبي البركات الأنباري رأي المبرّد[3]، كما جاء عند المراديّ في حاشا الاستثنائيّة استدلال المبرّد على فعليّة (أحاشي) بتصرّفها؛ أي بتصرّف (حاشا) الاستثنائيّة، ثمّ يورد أنّ هذا أُجيب بأنّ أحاشي يجوز أن يكون تصريف فعل من لفظ حاشا الّذي هو حرف يُستثنى به.[4]

يميلُ الباحث إلى ما انتهجه ابن هشام في ردّه على المبرّد؛ فالباحث يرى في ثبات الحرفيّة لحاشا الاستثنائيّة عدم اقتضاء أن تكون (أحاشي) مضارعها؛ فالحرف ثابت لا يُشتقّ منه، حتّى وإن كان فيما تحمله (حاشا) الاستثنائيّة من معنى الفعل؛ أي أستثني؛ إلّا أنّه من البُعد أن يكون (أُحاشي) مضارع حاشا الاستثنائيّة، وكلام المبرّد مقبول في أنّ (أحاشي) مضارع حاشا، ودليل على تصرّفها؛ لكن ذلك تخريج مقبول في حاشا الفعليّة المتعديّة المتصرّفة، لا في حاشا الّتي للاستثناء.

((حاشا) التّنزيهيّة فعلٌ):[5]

يتكلّم ابن هشام على حاشا التّنزيهيّة، ويذكر رأيه المخالف للمبرِّد ومن معه، وحاصله أنّ ابن هشام يرى أنّ (حاشا) تنزيهيّة؛ في نحو قوله تعالى: ﴿ما هذا بشرا إن هذا إلا ملك كريم﴾ (سورة يوسف، جزء من الآية: 31).

ثمّ يأتي ابن هشام لرأي المبرّد وابن جنّي والكوفيّين في (حاشَ) في سورة يوسف على أنّها فعل، وحُجّتهم –على ما ذكرَ– من جانبين: أنّهم تصرّفوا فيها بالحذف، وكذلك لإدخالهم إيّاها على الحرف.

فمعنى أنّها تنزيهيّة –على ما يذكر الدّسوقيّ– أي لمجرّد التّنزيه، وهذا لا يُنافي أن تكون (حاشا) الاستثنائيّة فيها تنزيه، ومعنى أنّها تنزيهيّة؛ أي تُذكر لتنزيه المولى– جلّ جلاله– ابتداءً، وتنزيه من يُراد تنزيهه بعد ذلك، وهي الدّاخلة على اسم الله –سبحانه وتعالى– فكأنّهم يقولون: تنزّه المولى عن أن يوجد هذا الأمر في هذا الشّخص، وفيه من المبالغة ما لا يخفى. وتخريجُ الآية يعني أنّ معناها: جانبَ يوسفُ المعصية لأجل اللهِ، أمّا تصرّفهم فيها بالحذف –كما يقولون– فمعناه: أنّ العرب حذفوا الألف الّتي بعد الشّين، وقد تُحذف الألف الّتي بعد الحاء، وفي قولهم أنّها فعل؛ ينبني عليه أنّ الفاعل ضمير يعود على من يُقصد تنزيهه، وتكون اللّام للتّعليل.

وينبّه الباحث –هنا– إلى أنّ الدّسوقيّ لا يعني بلام التّعليل ما عهده دارس النّحو في أنّها اللّام النّاصبة؛ لأنّ النّاصبة إنّما تدخل

1() انظر: ابن هشام، **المغني**، ط4، 165/1–166.

2() انظر: المبرّد، **المقتضب**، ط2، 391/4، 426/4. ولم يرد قول المبرّد في أنّ (أحاشي) مضارع حاشا؛ لا في حرفيّتها ولا في فعليّتها.

3() انظر: أبو البركات الأنباريّ، **الإنصاف**، د.ط، 226/1. المسألة (37): (حاشى في الاستثناء، فعل أو حرف أو ذات وجهين). وفيها: قول الكوفيّون بفعليّة (حاشا) في الاستثناء، والبصريّون إلى أنّه حرف جرّ، وذهب المبرّد إلى أنّه يكون فعلًا ويكون حرفًا.

4() انظر: المراديّ، **الجنى الدّاني**، ط1، 561–564.

5() انظر: ابن هشام، **مغني اللّبيب**، ط4، 164/1–165.

على المضارع فتنصبه؛ سواء أكان النّصب بأن مضمرة بعدها كما جاء عن البصريّين، أم كانت هي النّاصبة بنفسها كما جاء عن الكوفيّين؛ إذ لا يخفى على الدّسوقيّ الفرق بين اللّاميين حتمًا، وقصدَ من أنّ (اللّام الدّاخلة على اسم الله تعالى) لام للتّعليل؛ أي بيان المُترّه.

ثمّ يفنّد ابن هشام احتجاجهم بهذين الدّليلين؛ فالدّليلان هذان –كما قال– ينافيّان الحرفيّة، ولا يُثبتان الفعليّة؛ وتأويلهم لمعنى الآية لا يتأتّى؛ فهو يرى أن (حاشَ) اسمٌ؛ ويردّ قولهم على أنّها فعليّة؛ ويحتجّ على اسميّتها بقراءة من قرأها بتنوين النّصب ﴿حاشًا لله﴾، ثمّ يردّ زعمَ من قال إنّها حرف جرّ بثلاث حُجج:

أوّلها: إنّ الجارّة إنّما هي الواردة في الاستثناء.

ثانيها: ورودها منوّنةً في عند من قرأ بذلك.

ثالثها: دخولها على اللّام (لله) في قراءة السّبعة؛ والجارّ لا يدخل على الجارّ.

ينتصر الدّسوقيّ لابن هشام في شرح معنى أن تكون (حاشا) تنزيهيّة؛ فالدّسوقيّ يرى أنّ قول ابن هشام باسميّتها دليل على صحّة رأيه؛ وذلك لأنّ جعلها فعليّة يكون القصد بها تنزيه المتكلِّم مَن أرادَ تنزيهه من الخلقِ لا من الله جلّ جلاله.[1]

أمّا خلاصة المسألة فتتمثّل في أنّ ابن هشام يرى أنّ (حاشَ) اسمٌ مرادف للبراءة من الشّيء؛ أي براءة الله ثمّ براءة المقصود تنزيهه من الخلق عن كونه لا يطهر يوسف من البشريّة، في قوله تعالى: (حاشًا لله)، وأنّه يردّ زعم من قال بفعليّتها، ويردّ من زعم أنّها حرف جرّ، وكذلك ردّ زعم من قال إنّها اسم فعل بمعنى: أتبرّأ، أو برئتُ؛ بزعمهم أنّه مبنيٌّ.

فردّه زعم من قال بفعليّتها؛ فله أسبابٌ:

أوّلًا: لأنّ أدلّتهم لا تنافي الحرفيّة، ولا تثبتان الفعليّة.

ثانيًا: أنّها وردت منوّنة بالنّصب.

ثالثًا: تأويلهم للمعنى غير مقبول.

أمّا ردّه زعم من قال إنّها حرف جرّ؛ فمتأتٍ من:

أوّلًا: أنّ الجارّة تكون في الاستثناء.

ثانيًا: أنّها وردت منوّنة (أيّ فالحرف لا يُنوّن)، والجارّ لا يدخلُ على الجارّ؛ فقد دخلت على اللّام في قراءة السّبعة، وقد تُرك التّنوين في قراءتهم؛ لبناء (حاشا) لشبهها بـ (حاشا) الحرفيّة.

وأمّا ردّه زعم من قال إنّها اسم فعل (مضارعًا أو ماضيًا)؛ وذلك لبنائها؛ فمردودٌ عند ابن هشام؛ وذلك لإعرابها في بعض اللّغات.

وقد يُعترض ردّ ابن هشام في قوله بإعرابها –كما جاء عند الدّسوقيّ– بأنّها مبنيّة لاحتمال أنّه تنوين تنكير؛ فاسم الفعل ينوّن تنوين تنكير، ثمّ يعود الدّسوقيّ فيجيب عن الاعتراض على ابن هشام في أنّ تنوين التّنكير ليس قياسيًّا في أسماء الأفعال؛ بل هو قياسيّ في ألفاظ مخصوصة، وليس (حاشا) منها. لكنّ الدّسوقيّ يورد اعتراضًا آخرَ على ردّ ابن هشام في جواب من قال إنّها معربة، ويرى أنّ هناك ردًا أقوى من ذلك؛ وهو أن يُقال إنّه لا يلزم من البناء كونها اسم فعل؛ لجواز أن يكون البناء

(1) انظر: الدّسوقيّ، الحاشية، ط2، 131/1.

لشبهها بالحرف لفظًا ومعنى، وهذا ردّ الشّمنيّ بتصريح الدّسوقيّ.[1]

ويرى الباحث أنّ هذه الاعتراضات الّتي سُجّلت على ابن هشام فيها من الصّواب ما فيها.

ولعلّ المطّلع ينظر إلى كيفيّة توجيه ابن هشام لقراءة الآية القرآنيّة فيما يطوّع الاستدلال النّحويّ، كما أنّه لا يخفى علم ابن هشام بالقراءات القرآنيّة، وسَعة اطّلاعه.

يرى الباحثُ في ردّ ابن هشام حجّة القائلين بفعليّة (حاشَ) تناقضين:

أوّلهما: تناقض عند الكوفيّين.

ثانيهما: تناقض عند ابن هشام.

أمّا تناقض الكوفيّين؛ فحاصله أنّهم زعموا أنّ (السّين) الدّاخلة على المضارع حرفٌ، وهي مقتطعة من (سوف)؛ أي إنّهم يرون أنّ ما يدخله الحذف فليس بحرف؛ لماذا إذن لا يرون حرفيّة (حاشا) بناءً على تطبيقهم قاعدة (السّين) في (سوفَ)؟ وعلى رأيهم يتخرّج أنّ (سوف) حرف يُقال فيه: (سف)؛ بحذف أوسطه، ويُقال فيه: (سو) بحذف آخره.[2]

والباحثُ يجدُ أنّ ابن هشام نفسه لم يسلم من التّناقض ههنا؛ فهو يرى –في فصلٍ عقده عقده في سوف– في أنّه يُقتطع من (سوف)؛ فتُحذف الواو منه، وتُحذف الفاء منه، مع مخالفته الكوفيّين صراحةً في رأيهم أنّ السّين جزء من سوف، إلاّ أنّه يُسلّم أنّه يُقتطع من (سوف)، ويقال فيه: (سف)، و(سو)، وكذلك فإنّ ابن هشام يرى –أيضًا– أنّ (لعلّ) تُحذف منها اللّام وتبقى حرفًا متابعًا بذلك الكوفيّين[3]، لكنّه حينما ردّ حجّة القائلين بفاعليّتها (لتصرّفهم فيها بالحذف، ولدخولها على الحرف) ردّ حجّتهم بأنّ (هذان ينافيان الحرفيّة، ولا يثبتان الفعليّة)؛ أي إنّ الحذف ينافي الحرفيّة، فكيف له أن يثبت حرفيّة (سوف)، وحرفيّة (لعلّ) رغم الحذف، وينفي حرفيّة (حاشَ) رغم الحذف؟

ويوردُ الدّسوقيّ اعتراضًا آخر على ابن هشام في نفيه دليل من زعم بفعليّتها في أنّ (حاشا) لا تدخل على حرف؛ لاحتمال أنّ اللّام حرف جرّ زائد أتى به لقصد العِوض عن ألف (حاشَ)، واعتُرضَ ابن هشام –أيضًا– في رفضه لمعنى التّأويل عند من قال بفعليّتها في الآية من سورة يوسف عليه السّلام؛ إذ إنّهم قالوا إنّ (حاشَ) بمعنى: (جانبَ يوسف المعصية لأجل الله)، ووجه الاعتراض من ابن هشام عليهم: بأنّ هذا التّأويل لا يتأتّى في آية: ﴿ما هذا بشرا﴾ (سورة يوسف، جزء من الآية: ٣١)؛ وذلك أنّ النّسوة لمّا لُمنَ امرأة العزيز (زُليخا) في عشقها ليوسف –عليه السّلام– فقالت له: اخرج عليهنّ، فبمجرّد أن رأينه قطّعن أيديهنّ من شدّة العشق، وقلنَ: (حاشَ لله) تعجّبًا من حُسنه، ووجه الاعتراض على اعتراض ابن هشام بأنّ المعنى ليس: (جانبَ يوسفُ المعصية لأجل الله)؛ لأنّه ليس مقام تنزيه من معصية؛ إذ ليس هناك معصية يُنزّه عنها.[4]

يرى الباحثُ أنّ القول بـ (حاشا) تنزيهيّة، رأي تفرّد به ابن هشام –مع عدم تصريحه بذلك– عن نحاة البصرة والكوفة، كما أنّ ابن هشام تفرّد عنهم في جعلها اسمًا؛ ذلك أنّ البصريّين (عدا

(1) انظر: الدّسوقيّ، **الحاشية**، ط2، 132/1.

2() انظر: ابن هشام، **مغني اللّبيب**، ط4، 184/1. – وانظر: أبو البركات الأنباريّ، **الإنصاف**، د.ط، 232/1. ورد في المسألة (37): (حاشى في الاستثناء، فعل أو حرف أو ذات وجهين).

3() انظر: ابن هشام، **مغني اللّبيب**، ط4، 206/1. (في مبحث علّ)، وفي: 379/1 (في مبحث لعلّ).

وقد ذكر العُكْبَريّ مسألة اللّام الأولى في (لعلّ)، فهي مسألة خلافيّة؛ فالبصريّون يقولون بزيادتها، والكوفيون يقولون إنّها أصل. – انظر: العُكْبَريّ، **التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين**، ط1، 359-361.

(4) انظر: الدّسوقيّ، **الحاشية**، ط2، 131/1.

المبرّد) يقولون بحرفيّتها دائمًا؛ فهي عند سيبويه حرف؛ فيقول: "وما جاء من الأسماء فيه معنى (إلاّ) فغير، و سوى. وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلاّ) فلا يكون، وليس، وعدا، وخلا. وما فيه معنى ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى وخلا في بعض اللّغات".[1] ويقول أيضًا: "وأمّا (حا شا) فليس با سم، ولكنّه حرف يجرّ ما بعده كما تجرّ (حتّى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء".[2] والكوفيّين يرون فعليّتها.

يتوجّه الباحث توجّه ابن ه شام والدّ سوقيّ؛ فيرى صواب رأييهما؛ فأمّا صواب رأي ابن ه شام في القول باسميّتها فوجهه رؤية المنطق و سّلامة الا ستدلال في الحجّة، وأمّا الدّ سوقيّ فلأنّ في انتصاره لقصد ابن هشام فيه ما يظهر من رجاحة في حُسن التّأويل، ورجاحة المنطق اللّغويّ، وحُسن التّخريج.

(مخفوض حتّى قد يأتي مضمرًا):[3]

يتحدّث ابن هشـــام عن وجه من وجوه (حتّى)، تكون فيه – وهو الغالب- لانتهاء الغاية المكانيّة؛ أي حرفًا جارًّا بمنزلة (إلى) في المعنى والعمل؛ إلّا أنّ (حتّى) تخالف (إلى) في أمور؛ ومنها: أن يكون مخفو ضها ظاهرًا لا م ضمرًا؛ ويُقصد بالمضمر أي أن يكون ضميرًا، وي صرّح ابن ه شام بمخالفته للكوفيّين والمبرّد ههنا.

أي إنّ المبرّد قد أجاز أن يكون مجرور (حتّى) ضميرًا، وحمل ابن هشام قول الشّاعر: "حتّاك" على أنّه ضرورة، إلّا أنّه لم يرد عن المبرّد القول بذلك.[4]

بهذا يكون ابن ه شام قد تما شى مع سيبويه الّذي لا يقول بإ ضمار بعد حتّى، ففي بابٍ من أبواب كتاب سيبويه المسمى بـ ـــ(هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجرّ) يقول: "واســـتغنوا عن الإضـــمار في حتّى بقولهم: رأيتهم حتّى ذاك، وبقولهم: د عه حتّى يوم كذا و كذا، وبقولهم: د عه حتّى ذاك"[5]، ويقول كذلك: "ولا تقول: حتّاه".[6]

فابن هشـــام قد خالف الكوفيّين –أيضًـــا- في هذه المســـألة، وتما شى مع سيبويه، وفي كلام سيبويه في عدم إجازته للقول بـ ـــ(حتّاه)؛ وذلك للفرق بين إلى وحتّى، إذ إنّ (حتّى) لا تقوم مقام (إلى)؛ لأنّ (حتّى) لا تصلح لأن تكون في مو ضعها، فإلى لانتهاء الغاية، وهي أعمّ في الكلام من (حتّى)، وقد ذكر ابن ه شام أنّ (حتّى) تـ ضعف في الغاية[7]، وقد ذكر سيبويه هذا أيضًا[8]؛ وهذا ممّا يدلّ على تأثّر ابن هشام بكلام سيبويه.

ولعلّ ما ذهب إليه سيبويه قد ذهب إليه عموم البـ صريّين؛ إذ يورد أبو البركات الأنباريّ قبل انتصـــاره لهم على الكوفيّين قوله: "وقد يســـتغنى بالحرف عن الحرف في بعض الأحوال إذا كان في معناه، ألا ترى أنهم ا ستغنوا بإليك عن حَتَّاكَ، وبمثلك عن كَكَ، و كذلك اســـتغنوا عن وَدَعَ بتَرَكَ؛ لأنّه في معناه، وكذلك استغنوا به عن وَذَرَ".[9]

يظهر للباحث صحّة اعتراض ابن ه شام على المبرّد في ترجيح ابن ه شام حمل "حتّاك" في قول الـ شّاعر على الـ ضّرورة، وممّا يحمل الباحث –أيضـــًا- على أنّ قول المبرّد –إن ثبت عنه-

1() سيبويه، **الكتاب**، ط3، 309/2.

2() سيبويه، **الكتاب**، ط3، 349/2.

3() انظر: ابن هشام، **مغني اللّبيب**، ط4، 166/1.

4() انظر: المبرّد، **المقتضب**، ط2، 38/2–41.

5() سيبويه، **الكتاب**، ط3، 383/2.

6() سيبويه، **الكتاب**، ط3، 231/4.

7() انظر: ابن هشام، **مغني اللّبيب**، ط4، 168/1.

8() انظر: سيبويه، **الكتاب**، ط3، 231/4. و لم يتحدّث سيبويه عن (حتّى) الجارّة في باب حتّى: 16/3-20.

9() انظر: أبو البركات الأنباريّ، **الإنصاف**، د.ط، 396/2. المسألة (68): (هل يجوز أن يعطف بـــ (لكن) بعد الإيجاب؟).

مرجوح، هو عدم مجيء قولهم: "حتّاه، أو حتّاك" في غير مثال قول الشـــّاعر؛ فدلّ على أنّهم لم يقولوا به، أو هو نادرٌ قليل للضّرورة في شعر؛ فلا يقعّد عليه، كما يضهر للباحث صحّة رأي ابن هشام حُسن تعليل البصريّين في أنّ العرب تستغني بالحرف عن الحرف في بعض الأحوال إن كان بمعناه؛ فاستغنوا بقول (إليك) عن (حتّاك).

(تعمل (عسى) في: (عسايَ، وعساكَ، وعساهُ) عمل (كان)، وقُلِب الكلام؛ فجُعل المخبر عنه خبرًا وبالعكس):[1]

يعرض ابن هشام وجهًا في استعمال (عسى)؛ وهو أن يقال: "عسايَ، وعساكَ، وعساهُ" ويصفه بالقليل، ثمّ يذكر فيه ثلاثة مذاهب: أحدها:

أنّها أُجريت مجرى (لعلّ) في نصب الاسم ورفع الخبر، ونسبَه لسيبويه، ولم يُبن ابن هشام موقفه من هذا القول هنا، إلّا أنّ ابن هشام قد خالف سيبويه قبل ذلك صراحةً حين عرضَ لحديث عن (عسى)؛ فابن هشام نفى أن تكون (عسى) حرفًا حين تتّصل بالضّمير المنصوب مخالفًا بذلك سيبويه.[2]

يشير الدّسوقيّ إلى أنّ إلى أنّ الجمهور –أيضًا– يقولون بما بقوله سيبويه، إلّا أنّ سيبويه يخالف الجمهور من حيث إنّها في تلك الحالة مثل (لعلّ) في العمل والحرفيّة، أمّا الجمهور يقولون إنّها بمنزلة (لعلّ) عملًا فقط، وهي فعل على حالها قبل دخول الضّمير.[3]

الثّاني: أنّها باقية على إعمالها عمل كان، ولكن استعير ضمير النّصب مكان ضمير الرّفع، وهو قول الأخفش بنصّ كلام ابن هشام؛ ومعنى استعارة الضّمير فيه؛ أي أنّ أصل (عساي) (عسيتُ)، وأصلُ (عساكَ) (عسيتَ)، وأصل (عساهُ) (عسى هو).

وأبان ابن هشـــام موقفه من رأي الأخفش بأنّه مردود بأمرين؛ أوّلهما: أنّ إنابة ضمير عن ضمير إنّما ثبت في المنفصل، والثّاني: ورود الخبر مرفوعًا في قوله:

فقلتُ عَســـاها نارُ كأسٍ وَعَلَّها تَشـــكّى فَآتي نَحوَها فَأَعُودُها[4]

الثّالث: أنّها باقية على إعمالها عمل (كان)، ولكن قُلب الكلام؛ فجُعل المخبر عنه خبرًا وبالعكس، ونسـبه للمبرِّد والفارسيّ.

أي جُعل ما كان حقّه أن يكون مخبرًا عنه مرفوعًا خبرًا منصوبًا مقدّمًا، وجُعل ما حقّه أن يكون خبرًا منصوبًا مخبرًا عنه مرفوعًا مؤخّرًا؛ فإعرابُ الياء في: (عساني أن أقومَ) خبر عسى مقدّمًا منصوبًا، و(أن أقوم) اسمها مؤخّرًا.[5]

1() انظر: ابن هشام، **مغني اللّبيب**، ط4، 203/1–204.

2() انظر: ابن هشام، **مغني اللّبيب**، ط4، 201/1.

3() انظر: الدّسوقيّ، **الحاشية**، ط2، 165/1.

4() ينسب محقّقا المغني البيت لصخر بن الجعد، وكأس: اسم امرأة، وهي بنت بجير وأكثر شعره فيها في: 204/1. – وانظر: ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، د.ط، 414/23–418. صخر بن الجعد الخضريّ، أحد بني جحاش بن سلمة بن ثعلبة بن مالك بن طريف، بن محارب بن خصفة بن قيس بن غيلان بن مضر، شاعر فصيح مخضرم أدرك الدّولتين؛ أي (الأمويّة والعبّاسيّة)، تشبّث بابنة عمّ له اسمها كأس بنت بجير بن الجون. ولم يذكر البيت. – وانظر: الأفغانيّ، **الموجز في قواعد اللّغة العربيّة**، د.ط، 73، 255. – وانظر: النّجّار، **ضياء السّالك إلى أوضح المسالك**، ط1، 299/1. وفيه: "كأس: اسم محبوبته. علّها: لغة في لعلّها. تشكّي: تشتكي وتتألّم. أعودها: أزورها والعيادة: زيارة المريض خاصة. "عساها" عسى حرف ترجّ ونصب، و"ها" اسمها. "نار كأس" خبرها ومضاف إليه. "وعلّها" مثل عساها، وجملة "تشكّى" خبرها. المعنى: أرجو أن تكون هذه النّار الّتي أبصرها نار محبوبتي "كأس"، كما أتمنّى أن تمرض وتشكو آلامه، فأذهب لزيارتها ورؤيتها، وهي أمنية سخيفة تدلّ على الأنانيّة. الشّاهد: نصب الضّمير محلًّا بعسى، ورفع ما بعده على الخبريّة؛ ممّا يدلّ على عملها عمل (إنّ)".

5() انظر: الدّسوقيّ، **الحاشية**، ط2، 165/1.

ويردّ ابن هشام رأي المبرّد والفارسيّ با ستلزامه الاقتصارَ على فعل ومنصوبه، في نحو قوله:

يا أبتا علّكَ أو عساكا[1]

أي لاقتصـــــار في اللّفظ؛ فحذف المرفوع؛ وهو اسمها المؤخّر، وأبقى خبرها المنصوب المقدّم، مع أنّ الّذي يقع الاقتصار على فعل ومرفوعه، ثمّ يذكر ابن هشام أنّ لهما أن يجيبا بأنّ المنصوب هنا مرفوع في المعنى، إذ مدّعاهما أنّ الإعراب قُلب والمعنى بحاله.

وجاء عن المبرّد إنكاره لما قاله سيبويه من أنّ (عسى) تقع في بعض المواضع بمنزلة (لعلّ) مع المضمر، فتقول: (عساك) و(عساني) فهو غلط منه؛ لأنّ الأفعال لا تعمل في المضمر إلّا كما تعمل

في المظهر، ويخرّج المبرّد الرّجز على: أنّ المفعول مقدّم، والفاعل مضمر، كأنّه قال: عساكَ الخير أو الشّر، ولكنه حذف؛ لعلم المخاطب به، وجَعل الخبر اسمًا.[2]

يذكر صـــاحب الإنصـــاف الرّجزَ، ويورد محقّقه أنّ النّحاة يستشهدون بقوله "عساكا" ولهم في ذلك ثلاثة أقوال، ثمّ ينسبها كما نسبها ابن هشام، ويخلص إلى أنّ عسى في هذا البيت ونحوه ليست هي عسى الّتي ترفع الاسم وتنصب الخبر، بل هي ههنا حرف ترجٍّ ونصب مثل لعلّ، والضّمير المتصل بها في محلّ نصب اسمها، وخبرها محذوف، أي عساك تبقى[3]، كما يورد الأشمونيّ اختلافهم في ذلك.[4]

1() (وقد أورد المحقّقان أنّه تكرّر: وقبله: (تقول بنيّ قد أنى أناكا) والرّجز لرؤبة أو العجّاج، ومعناه: (قد حان وقت رحيلك لعلّك تجد رزقًا).

(1). undhur: Almubrid, Almuqtasib, t2, 3\72-73

(2).undhur: Abu Barakat Ambari , Alinsaaf, d,t, 1\180. Almas'alat (26): (alqaulu fi lam "la'la"alaula: zaaidatu hiya au asliya?)

(3). Undhur :Ashmuni,t1 , 1\290